

## في تقرير اقتصادي لبنك «جلف ون» عن فك ارتباط العملة: دول مجلس التعاون في مفترق طرق

# تراجع الدولار بنسبة 10% يخفض القوة الشرائية لعملات الخليج 5 في المئة



فك ارتباط الدينار بالدولار لم يأت مفاجأة للمراقبين لسوق الصرف

والتحول نحو ربط عملات دول الخليج بسلة من العملات وبمنهج التعويم المدار وبتدابير محدودة للتعويضات في سعر العملات. وهذا أصبح ضرورة ستزداد قوتها مع عمليات التخفيض والتنوع الاقتصادي التي تتبعها معظم دول الخليج حالياً وتغيير خريبتها التجارية. ففي عام 2006 شكلت واردات السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية 16 في المئة فقط من إجمالي وارداتها، بينما تشكل وارداتها من الدول الاتحاد الأوروبي ما يفوق 36 في المئة، ومن ناحية الصادرات فإن 48 في المئة من صادرات السعودية موجهة لآسيا، و16 في المئة لأوروبا، و15 في المئة فقط لأمريكا. لذلك لا بد أن تكون سلة العملات تعكس التجارة بين الدولة المحلية والعالم. ومن هذا المنطلق وبشكل افتراضي لا بد أن تتضمن سلة العملات المقومة للريال السعودي ما نسبته 30 في المئة من اليورو و20 في المئة من الدولار و10 في المئة من الجنيه الاسترليني، 10 في المئة من الين، والـ 20 في المئة المتبقية من العملات الخليجية الأخرى. على أن تكون هذه السلة مرنة وقابلة للتغيرات وفقاً للتوجهات التجارية لدول الخليج في المستقبل والتي تتجه على المدى الطويل نحو الشرق بدلاً من الغرب، وهي في ذلك تشابه دول الاقتصاد العالمي كلها بما فيها أمريكا. من الجدير بالذكر أن الدولار خضع من قيمة العملات الخليجية بنسبة تتراوح بين 25 في المئة و30 في المئة على الأقل خلال السنوات الخمس الماضية، ما يعني أن فك الربط بالدولار وعدم إعادة تقييم وتعديل سعر العملات الخليجية بشكل سليم سيخدمان المستقبل الاقتصادي لصف الدول ولن يعالجها خسائر السنوات السابقة. لذلك لا بد أن يصاحب فك الربط بالدولار إعادة تقييم وتعديل لقيمة العملات الخليجية حتى يكون لذلك مردود فعال على اقتصاديات الخليج.

### الأثر على قطاع الأعمال

أما كان قرار السلطات النقدية في دول الخليج نحو سعر الصرف لعملاتها فسكون له آثاره على قطاع الأعمال بشكل مباشر. فإذا ما اختارت سياسة «عدم التغيير» فإن الشركات والمؤسسات التي تمتلك أصولاً مالية أو فنية مقيمة بالدولار سوف تتأثر سلباً خاصة إذا كانت معظم الصفقات التي تقوم بها تتم بعملات أخرى مثل اليورو أو غيره، ما قد يجعل بعض هذه الصفقات غير مجدية أحياناً. إن السياسة المخلى لقطاع الأعمال للتقليل من مخاطر العملة في الصفقات للقطاع الخاص هي تكوين محفظة متنوعة تحتوي على سلة من العملات. تحتوي المحفظة على سلة عملات تتناسب مع حجم صفقات الشركة بالعملات المعنية. فإذا كانت الشركة تتعامل في صفقاتها باليورو فلا بد أن تحتوي المحفظة على ما يمثلها من اليورو، وهكذا للصفقات الأخرى بالعملات المختلفة. بالنسبة لمشاريع البنية التحتية، فإن الربط بالدولار يؤثر سلباً على الصفقات التي تتطلب شراء معدات وآلات من دول عملاتها غير مرتبطة بالدولار.

أولاً، باب للتضخم المستورد الذي ينعكس على عملاتها كالمانيا أو فرنسا مثلاً، ما سيزيد من تكلفة تمويل هذه المشاريع. ثانياً، إن إيرادات المشاريع بالعملات المحلية المرتبطة بالدولار من مشاريع البنية التحتية، مثل تعريفة المياه أو الكهرباء أو رسوم المواصلات العامة وغير ذلك ستكون قيمتها أقل مع مرور الوقت، ما سيطلب رفع هذه الرسوم أو منح إعانات من الحكومة، وكلاهما اختيار غير محبذ اقتصادياً وسكون له آثاره الاجتماعية غير المرغوبة. كما أن ذلك سيزيد من مطالبات رفع الأجور وينعكس سلباً على اقتصاد دول الخليج ويتعارض مع سياساتها الاقتصادية التوسعية. من الحلول الأخرى يمكن أن يتم تقييم التضخم المتوقع في مكونات الاستثمار مبكراً وحسابها في النموذج المالي لل عقود المبرمة للصفقة. إن أن يتم مقابلة الإيرادات المتزايدة من الأصول المقومة بغير الدولار لتعوض عن تناقص إيرادات الأصول المقومة بالدولار. في الختام لا بد من القول إن ارتباط العملات الخليجية بالدولار خلال العتدين الماضيين كان له أساسيات اقتصادية معاكسة تماماً لما هي عليه الآن (أسعار بتزول منخفضة، اقتصاد أميركي قوي، تضخم منخفض، حسابات جارية موجبة، دولار قوي)، بينما الآن ومع النمو الاقتصادي القوي الذي تشهده دول الخليج ومعدلات التضخم المرتفعة جدا فلا بد من تعديل عن تغيير سياسات الصرف وربط عملاتها لخدمة خططها الاستراتيجية الاقتصادية.

وفقاً للدراسات النظرية والتطبيقية تكون تغييرات سعر الصرف مجدية عندما ينطبق شرط مارشال- ليرنر، وهو أن يكون مجموع مرونة الطلب على الواردات ومرونة عرض الصادرات أكبر أو يساوي واحداً. وعند إجراء دراسات تحليلية للكوييت نجد أن مرونة الطلب على الواردات تعادل 0.22 ومرونة العرض على الصادرات تساوي 0.69. ما يعني أن مجموعهما 0.91 أي أقل من واحد، ذلك يعني أن شرط مارشال لا ينطبق عليها وأن تغيير سياسة الصرف ليست كافية بمفردها. وهذه نتيجة غير مستغربة على كل الدول الخليجية التي تعتمد في دخلها بقوة على صادراتها البترولية والتي تتحدد أسعارها في السوق العالمية، مما لا يتماشى اتجاهه مع تغييرات أسعار الصرف. وذلك يجعل تنوع القطاع غير النقطي أمراً ضرورياً لتسريع عجلة النمو الاقتصادي.

سنتوي. كما أن معايير اقتصادية أخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي تقاس على فترات زمنية أطول عادة ما تكون سنوية. إلا أن قياس التضخم والذي أسهم بشكل كبير في فك الارتباط من الدولار يقاس بصفة شهرية. ويتبين من معيار التضخم بعد فك ارتباط الدينار عن الدولار، قد شهد انخفاصاً تدريجياً ملحوظاً. فانخفض التضخم من 5 في المئة في (مايو) 2007 إلى 4.8 في المئة في (أغسطس) من العام نفسه، ويتوقع الكثير من المؤسسات البحثية ومنها صندوق النقد الدولي أن يتراجع التضخم في دول الخليج. إن توزيع سلة السلع والخدمات المكونة لمؤشر التضخم في الكويت يبين أن معظم الضغوط التضخمية تأتي من الإسكان والذي يشكل 30 في المئة من سلة التكلفة/ السعر للمؤشر. ويتبع ذلك قطاع النقل والمواصلات بنسبة 16 في المئة ثم الغذاء بنسبة 10 في المئة. الإنفاق الاستهلاكي في كل القطاعات الثلاثة السابقة شهدت انخفاصاً ملحوظاً في أسعارها منذ فك ربط الدينار بالدولار في (مايو) 2007، فعلى سبيل المثال انخفض التضخم في قطاع النقل من 10 في المئة في (يوليو) 2007 إلى 4 في المئة في (أغسطس) 2007.

وبالنسبة لنسبة لقطاع الغذاء، انخفض من 5.6 في المئة في مايو 2007 إلى 2.1 في المئة في (يوليو) 2007. والفضل يرجع لفك الربط من الدولار وإعطاء السلطات النقدية مرونة أكبر في استخدام سياساتها النقدية للحد من التضخم. يذكر أن أسعار الفائدة على إعادة الشراء انخفضت لعدة مرات منذ فك ارتباط الدينار بالدولار، بعد شهرين من تغيير سعر الصرف انخفض سعر الفائدة مرتين ليصل إلى 4.4 في المئة

إن التضخم المستورد يشكل الهاجس الأكبر لقطاع الأعمال والمستهلكين. وفقاً لإحصائيات صندوق النقد الدولي، فإن معدل التضخم في منطقة الخليج سيرتفع إلى 8.10 في المئة في عام 2007 بدلا من 5.7 في المئة في عام 2006 ويتوقع أن يصل إلى 2.9 في المئة في 2008. هذه البيانات مبنية على الإحصائيات الرسمية ومن ثم لا تمثل الفجوة التضخمية الحقيقية التي تقاس بالفارق بين نمو العرض النقدي ونمو الدخل القومي الحقيقي. فعلى سبيل المثال السعودية معدل التضخم الرسمي في المئة في نوفمبر 2007 بينما الفجوة التضخمية، وفقاً للتعريف أعلاه، بلغت أكثر من 15 في المئة لعام 2007. وبسبب ارتفاع معدلات التضخم في دول الخليج الكثير من التحديات الاقتصادية. ففي كل من قطر، الإمارات، وعمان لديها سعر الفائدة الحقيقي سلبي مرجحاً بمعدلات التضخم بمعدلات 7 في المئة، 5 في المئة، و1 في المئة على التوالي وبخلاف ما لذلك من تبعات سلبية على هذه الاقتصاديات، ومن ثم فإن الفجوات التضخمية في هذه الدول الثلاث هي الأعلى بين دول الخليج، حيث تأتي قطر في المقدمة بنسبة 29 في المئة، ثم الإمارات بنسبة 22 في المئة، ثم عمان بنسبة 18.2 في المئة.

من المعايير المبدئية أن تكون هناك سياسة مالية انكماشية لكبح التضخم، إلا أن ربط العملات الخليجية بالدولار أدى إلى عكس ذلك، فقامت هذه الدول بتخفيض سعر الفائدة تبعاً للسياسة النقدية الأميركية رغم أن وضعها الاقتصادي يعاكس أوضاع الاقتصاد الأميركي. وهذا يزيد من الاقتراض ومن ثم عرض النقود في هذه الدول لتدفع بالتضخم إلى الأعلى. فمثلاً في السعودية زاد عرض النقود بنسبة 1.18 في المئة هذا العام مقارنة بنسبة 4.14 في المئة في عام 2006، كما أنه في الإمارات زاد العرض النقدي بنسبة 2.29 في المئة مقابل 2.25 في المئة للفترة نفسها. هذا العرض النقدي يدفع أسعار الأصول العقارية والحقيقية بأعلى من قيمتها، وكذلك يرفع مستويات الأجور وأسعار السلع والخدمات. فإذا لم تقابل ذلك قدرة إنتاجية للاقتصادات الخليجية ورفح من رغبة صناعاتها وزيادة طاقاتها الاستيعابية من شركات ومصانع، وهو ما لم يحدث خلال هذه الفترة القصيرة، فإنه لن ينتج عن ذلك إلا ارتفاعات مستمرة في مستويات الأسعار. إن السلطات المالية والنقدية في دول الخليج على علم تام بهذه الدوامة الاقتصادية وتدرس تغيير نظام الصرف، إلا أن الانفصال التام عن الدولار لا يمكن أن يحدث مباشرة، إن إعادة تقييم ورفع قيمة العملة المحلية مرة واحدة ليست سياسة جيدة، بل ربما هي أسوأ في نتائجها على البقاء على ثبات سعر الصرف الناخب بالدولار من الناحيتين الاقتصادية والسياسية.

فمن الناحية السياسية، فإن فك ارتباط عمليتي السعودية والإمارات (أكبر اقتصادين خليجيين) بشكل مصدر قلق وعدم استقرار للاقتصاد الأميركي، فالبنوك الغربية تخشى زيادة الطلب على الأصول والعملات غير المرتبطة بالدولار مثل اليورو والجنيه الاسترليني ما سيدفع بقيمتها إلى الأعلى بحد.

فالسيد مافن كنج، رئيس البنك المركزي البريطاني، صرح أخيراً عن قلقه من فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار، وأبدى رفضه لارتفاع قيمة العملات الآسيوية عن أن تقوم دول الخليج بفك ارتباطها بالدولار «فاينانشيال تايمز 12 نوفمبر 2007». لذلك فإن دول الخليج تواجه ضغوطاً سياسية، إلا أنها تستطيع أن تتغلب عليها إذا ما نجحت في إتمام الاتحاد النقدي بحلول عام 2010 وربط عملاتها بسلة من العملات بناء على استراتيجية تأخذ بها كل المعايير الاقتصادية للدول الست. أما من الناحية الاقتصادية، فإنه لكون دول الخليج تعتمد في إيراداتها بنسبة 80 في المئة على العوائد من النفط الذي يتم تسعيه بالدولار، فإن فك ارتباط عملاتها عن الدولار يؤدي إلى تخفيض قيمة إيراداتها الحكومية، وسيكون له أثر سلبي كبير على بعض صفقات بنوكها المحلية في أسواق الصرف الخارجي وصناديقها الحكومية المحلية. كذلك فإن استثمارات دول الخليج في الأصول المقومة بالدولار ستواجه خسائر ملحوظة.

### خيارات فك الارتباط بالدولار

على الرغم من العوامل السياسية والاقتصادية للمقاء على ربط العملات الخليجية بالدولار، إلا أن هناك دوافع عديدة لتغيير نظام الصرف

## الأوضاع الاقتصادية العالمية تشكل تحديات فعلية ومتوقعة لاقتصاديات الخليج باستثناء الكويت

### إعداد أسامة مقلد

أكد تقرير مصرفي أن انخفاض الدولار بنسبة 10 في المئة يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للدول المنتجة للنفط بنسبة 5 في المئة. كما أن التراجع المستمر للدولار أوجد مضاربات عالية على العملات الخليجية للدول الخمس غير الكويت، ما جعلها تدرس فك ارتباط عملاتها بالدولار. وزادت حدة هذه المضاربات عندما تجاهلت بعض الدول الخليجية تخفيض سعر الفائدة على الدولار بـ 50 نقطة أساس، التي اتخذها البنك المركزي الأميركي لتحفيز اقتصاده البطيء النمو.

وعرج التقرير على التجربة الكويتية في فك ارتباط عملتها بالدولار والتوجه نحو سلة عملات، مشيراً إلى أن الدينار الكويتي ارتفعت قيمته بنسبة 4.5 في المئة منذ قرار فك ارتباط العملة ومازال يحظى بزخم أكبر نحو الارتفاع. يذكر أن التقرير يؤكد أنه من الصعب حالياً الحكم بدقة على الآثار الاقتصادية الأساسية لفك ارتباط الدينار بالدولار بسبب قصر المدة الزمنية منذ اتباع نظام الصرف الجديد، وكذلك لأن معظم المؤشرات والمعايير الاقتصادية من البطالة والصادرات والواردات والأوضاع المالية تقاس بشكل ربع سنوي.

تراجع قيمة الدولار بشكل مستمر. ثانياً، إن تراجع الدولار مصحوبا بارتفاعات كبيرة في أسعار النفط رفع مستويات التضخم العالمية، والذي تستورده دول الخليج من خلال استيرادها للمسلع العالمية، خاصة الأغذية. ولذلك فإن تراجع الدولار مقابل سلة العملات من الين الياباني واليورو والجنيه الاسترليني مثلاً يؤدي إلى طلب دول الخليج لعوائد أعلى حتى تحمي قدرتها الشرائية. ووفقاً لإحصائية من بنك مورغان ستانلي فإن انخفاض الدولار بنسبة 10 في المئة يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للدول المنتجة للمنتج للمنتور بنسبة 5 في المئة. كما أن التراجع المستمر للدولار أوجد مضاربات عالية على العملات الخليجية للدول الخمس غير الكويت، ما جعلها تدرس فك عملاتها عن الدولار. وقد زادت حدة هذه المضاربات عندما تجاهلت بعض الدول الخليجية تخفيض سعر الفائدة على الدولار بـ 50 نقطة أساس، التي اتخذها البنك المركزي الأميركي لتحفيز اقتصاده البطيء النمو. فمؤسسة النقد السعودية اتخذت قراراً بعدم تخفيض الفائدة لإحتواء التضخم، ما شجع المضاربة على الريال تحسباً لإعادة تقييمه. ومن ثم قامت السلطات النقدية السعودية بالتدخل بقوة في سوق الصرف للأجل للحد من هذه المضاربات، وفيما بعد وعندما قام البنك الفيدرالي بتخفيض الفائدة 25 نقطة أساس إضافية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2007 قابلت «ساما» ذلك بتخفيض مماثل في سعر الفائدة وكذلك باقي الدول الخليجية الأخرى.

هذا يوضح التحدي الذي تواجهه دول الخليج، أخذة في الاعتبار الفرق في الدورات الاقتصادية التي تواجه الاقتصادين الأميركي والخليجي. ففي حين تواجه الولايات المتحدة حالة «التضخم الركودي» أي نمواً بطيئاً مصحوباً بالتضخم، تواجه دول الخليج نمواً اقتصادياً قوياً مصحوباً بالتضخم المرتفع. وبالطبع فإن تركيبة من الأدوات المالية والنقدية يجب استخدامها لحل هاتين المشكلتين المتصاحبتين في كلا الإقليمين. فبينما تحتاج أميركا إلى أن تخفض سعر الفائدة لتحفيز اقتصادها، يلزم دول الخليج أن ترفع أسعار الفائدة لكبح التضخم. إلا أن نظام الصرف الثابت المرتبط بالدولار الذي تتبعه هذه الدول يحول دون المرونة التي يمكن أن تتبعها في السياسة النقدية لها للحد من التضخم. وحيث أنه ليست هناك بوادر تشير إلى إمكانية ارتفاع قيمة الدولار، فإلى متى تبقى دول الخليج الأخرى على وضعها قبل أن تتعب سياسة الكويت في فك عملاتها عن الدولار؟ وما الدروس التي يمكن أن نتعلمها دول الخليج الأخرى من تجربة الكويت.

### الدروس المستفادة لدول الخليج الأخرى

كخطوة نحو الاتحاد النقدي الخليجي عام 2010، اتفقت دول الخليج منذ مدة طويلة على توحيد سياسات الصرف لديها وتثبيت عملاتها مقابل الدولار. إلا أن انخفاض قيمة الدولار وارتفاع التضخم جعل الكويت تتخذ اتجاهاً مختلفاً وتربط عملتها بسلة من العملات. إن نجاح الكويت في احتواء التضخم يستدعي النظر من دول الخليج الأخرى لذلك، حيث

وذكر التقرير أن الاقتصاد العالمي واجه أحداثاً وتحديات عديدة ومتتابعة، حيث إن ارتفاع أسعار النفط مدفوعاً بالعوامل الجيوسياسية، والارتفاع المتنامي للطلب عليه من الدول الناشئة ذات المتسارع، إضافة إلى محدودية زيادة الطاقة الإنتاجية منه، قد أدى إلى ارتفاع مؤشرات الأسعار العالمية. كذلك فإن بعض السلع الخام الأخرى قد ارتفعت أسعارها منضمة المعادن الثمينة وسجلت مستويات قياسية خلال عام 2007. كما أن تدهور قيمة الدولار أدى إلى مضاعفة أثر ارتفاع أسعار البترول مقوماً بالدولار. فكان لضعف الدولار وارتباطه بالآزمة المالية التي أحدثتها مشكلة العقار الأميركي «سبراييم» أثر كبير في تحول المستثمرين بعيداً عن الأصول المقومة بالدولار. ورغم ذلك فإن الأثر الكلي لارتفاع أسعار النفط على التضخم في الولايات المتحدة الأميركية يتوقع أن يكون بمعدل 0.5 في المئة فقط بنهاية العام. كما أن أثره على الدول المتقدمة الأخرى يتوقع أن يكون أقل لأن اعتمادها على

المواصلات الخاصة أقل. وجدير بالذكر هنا أن تراجع قيمة الدولار هو توجه من المتوقع أن يستمر وليس دورة اقتصادية قصيرة المدى، ما يعني استمرار تراجع هذه العملة على المدى الطويل طالما أن عجز الميزان التجاري الأميركي سيظل كبيراً وهددة طويلة وفقاً للدراسات الأخرى. أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الكويت، الإمارات، البحرين، قطر، وعمان) فإن هذه الأحداث الاقتصادية قد فتحت لها فرصاً وتحديات في الوقت نفسه. وتكمن الفرص في أن العوائد البترولية التضخمة قد سمحت لها

بتعديل موازين مدفوعاتها وتحسين سياساتها المالية. فعند مبلغ 350 مليار دولار تتعادل دول الخليج في فائض ميزانها التجاري مع الصين. وعلى الرغم من هذه الإحصائيات الباهرة، إلا أن أسعار النفط الفعلية والمرجحة بأسعار التضخم العالمية لم تصل حتى إلى مستوياتها في أواخر السبعينيات (انظر الشكل 1)، ما يعني أن دخل دول الخليج بالمعايير الحقيقية أقل منه عن الطفرة السابقة. ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أن الأوضاع الاقتصادية العالمية تشكل تحديات فعلية ومتوقعة لاقتصاديات الخليج للعديد من الأسباب. أولاً، وباستثناء الكويت، كل العملات الخليجية مرتبطة بالدولار لفترة طويلة، ومع استمرار تراجع قيمة الدولار فإن القوة الشرائية لهذه العملات الخليجية تتناقص. فالكويت هي الدولة الوحيدة التي فك ارتباط عملتها بالدولار منذ شهر مايو 2007 حيث تحولت إلى الربط بسلة من العملات، بينما ظلت دول الخليج الأخرى ملتزمة بارتباط عملاتها بالدولار، على الرغم من



نجاح الكويت في احتواء التضخم من خلال سلة العملات

## التجربة الكويتية .. وارتفاع الدينار

أشار التقرير إلى أن فك ارتباط العملة الكويتية بالدولار لم يأت مفاجأة للكثير من المراقبين لسوق الصرف، حيث إنها لم تكن المرة الأولى التي تقوم بها الكويت بذلك في تاريخها. فقد حصلت المرة الأولى لذلك عام 2000 عندما خفضت قيمة الدينار بنسبة 3.3 في المئة (شكل 3)، إلا أن الأوضاع الاقتصادية التي دعت إلى فك الارتباط هذه المرة مختلفة، ولذلك نجم في المرة الأخيرة رفع لقيمة الدينار، بينما نتج عن المرة السابقة تخفيض لقيمة الدينار. كما أنه في المرة الأخيرة تم تقييم العملة بسلة من العملات من الدولار، الجنيه الاسترليني، اليورو، والين الياباني، وإن كان الدولار يمثل حصة كبيرة في سلة العملات، إلا أنها الخطوة الصحيحة نحو التغيير التدريجي وفقاً للاتجاهات الاقتصادية مع الاقتصاديات العالمية. وهذه نقطة مهمة، لأنه على الرغم من أن الدولار يشكل 70 في المئة من سلة العملات للدينار الكويتي، إلا أن أميركا تشكل فقط 7 في المئة و15 في المئة من الصادرات والواردات الكويتية على التوالي في عام 2006. فمعظم الصادرات الكويتية (42 في المئة) تتجه إلى آسيا، بينما تأتي أكثر من ثلث وارداتها من منطقة اليورو. ومنذ فك الدينار الكويتي من الدولار ارتفعت قيمته بنسبة 4.5 في المئة ومازال يحظى بزخم أكبر متوقع لارتفاعه. نجد أن الدينار ارتفعت قيمته من 0.288 دولار لكل دينار في (مايو) 2007 إلى 0.275 دولار لكل دينار في (نوفمبر) 2007. ويمثل ذلك ارتفاعاً نسبته 12 في المئة خلال السنوات الست الماضية. من الصعب حالياً الحكم بدقة على الآثار الاقتصادية الأساسية لفك ارتباط الدينار عن الدولار بسبب قصر المدة الزمنية منذ اتباع نظام الصرف الجديد، وكذلك لأن معظم المؤشرات والمعايير الاقتصادية من البطالة والصادرات والواردات والأوضاع المالية تقاس بشكل ربع